بنك الشرق ش.م.م.

مديرية الشركات
الرقم ١٠٧٦٠
التاريخ ٢٠٢٦/٥/٢٤
اسم الدائرة

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية التي تقوم مقام الهيئة العامة العادية

لبنك الشرق شركة مساهمة مغفلة عامة

المنعقدة في 2026/05/21

في تمام الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في 21 أيار 2026، عقدت الهيئة العامة غير العادية التي تقوم مقام الهيئة العامة العادية لبنك الشرق شركة مساهمة مغفلة عامة اجتماعها في فندق البوابات السبعة (الشيراتون) في دمشق، وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد 150 و173 و176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والتي تم نشرها في النشرة الإلكترونية للصحف المحلية على مرتين في صحيفتين يوميتين وفق الآتي :

- صحيفة الثورة السورية العدد رقم /102/ تاريخ 2026/05/06 والعدد رقم /107/ تاريخ 2026/05/13
- صحيفة الحرية العدد رقم /247/ تاريخ 2026/05/06 والعدد رقم /251/ تاريخ 2026/05/13

تم التقيد بأحكام المادتين 179 و180 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة غير العادية التي تقوم مقام الهيئة العامة العادية الحاضرون وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى البنك.

ترأس الاجتماع السيد ناجي الشاوي بصفته رئيس مجلس الادارة.

عيّن كل من السيد خليل إبراهيم الخشي والسيد محمد صالح يحيى الحجار مراقبين للتصويت من المساهمين.

كما عُيّنت المحامية زينة سركيس كاتباً للجلسة.

حضر السيد هيثم الحسين والسيد حسام اليوسف مندوبي وزارة الاقتصاد والصناعة – الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب الكتاب رقم 1/12/7494 تاريخ 2026/05/20

وحضر كل من الآنسة روبدة علي، والسيدة أريج السايس مندوبي مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 16/1974/ص تاريخ 2026/5/13

كما حضر كل من السيدة سوزان شحادة والسيدة سوسن صقر مندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب الكتاب رقم 469 / ص-م-! تاريخ 2026/05/11.

كما حضر السيد أحمد رضوان شرابي مدقق الحسابات الخارجي المنتخب من قبل الهيئة العامة للسنة المالية 2025.

وحضر المدير العام السيد شربل فرام.

كما حضر أيضاً إنفاذاً لنص المادة 6/173 من قانون الشركات أعضاء مجلس إدارة البنك السيد ناجي الشاوي رئيساً لمجلس الإدارة، والسيد غسان الكسم نائب رئيس مجلس الإدارة، والسادة أعضاء المجلس السيد باسل [illegible]، والسيدة فريال خليل، والسيد نوار سكر، وقد اعتذرت السيدة هدى عسيران عن حضور الاجتماع لأسباب صحية.

كما حضر السيد جمال الدين منصور بصفته المستشار المصرفي لمجلس الإدارة.

كما حضر السيد فراس الحمصي والآنسة لين بديوي بصفتهم مراقبي المصرف الداخليين استناداً لتعميم مصرف سورية المركزي رقم 163/1432 تاريخ 2014/05/11 ورقم 1238/ ل.أ تاريخ 2018/9/9.

تم استعراض الصحف التي نشرت فيها الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية وبيانات المصرف المالية الموقوفة بتاريخ 2025/12/31 فتبيّن أن النشر قد تم حسب الأصول والقانون.

وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع جلسة الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية، تبيّن أن النصاب القانوني قد اكتمل بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة نسبة وقدرها 77,19% من أسهم المصرف والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة للهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية.

صادق رئيس الجلسة ومراقبو التصويت على ورقة الحضور لتبقى محفوظة نسخة منها لدى مجلس الإدارة، ونسخة لدى وزارة الاقتصاد والصناعة – الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون أعلن الرئيس قانونية الجلسة لتوفر الشروط اللازمة لانعقادها، كما أعلن المجتمعون تنازلهم عن حقهم بالتمسك بجميع الأمور الشكلية المتعلقة بالجلسة وبمهل الحضور والنشر وغيرها وأقروا صحة الدعوة ووافقوا عليها وتنازلوا عن كل حق أو دعوى ناشئة أو قد تنشأ فيما بعد بما يتعلق بهذا الخصوص.

افتتحت الجلسة من قبل رئيس مجلس الإدارة السيد ناجي الشاوي والذي عرض على المجتمعين جدول الأعمال والذي يشتمل على الأمور التالية الواجب مناقشتها واتخاذ القرار فيها:

1. **الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2025 وواقع محفظة التسهيلات الائتمانية للدورة المالية المذكورة وإلى خطة العمل للسنة المالية المقبلة.**
2. **الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن المصرف وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2025.**
3. **مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليها.**
4. **اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.**
5. **اتخاذ القرار بخصوص الأرباح المحققة للعام 2025 بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.**
6. **زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة إلى رأس المال وتوزيع الأسهم المجانية الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين وتعديل المادة 6 من النظام الأساسي تبعاً لذلك وبعد الحصول على الموافقات المطلوبة من السلطات الرقابية أصولاً.**
7. **اتخاذ القرار بخصوص تعديل نصاب الأسهم لعضوية مجلس الإدارة لتصبح 75,000 سهم بدلاً من 1,000 سهم، وتعديل المادة 16 الفقرة ث من النظام الأساسي تبعاً لذلك وبعد الحصول على الموافقات اللازمة.**

8. الاطلاع على قرار مجلس الإدارة بتعيين عضو مجلس إدارة جديد بدلاً من العضو المستقيل لملء المركز الشاغر، وليكمل مدة سلفه، واتخاذ القرار بالموافقة على هذا التعيين أو انتخاب عضو مجلس إدارة جديد.
9. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2025.
10. المصادقة على صرف تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2025.
11. البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام 2025 واتخاذ القرار بخصوصها.
12. البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2026 واتخاذ القرار بخصوصها.
13. انتخاب مدقق الحسابات للسنة المالية 2026 وتحديد تعويضاته.
14. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة 152 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.

وباشرت الهيئة أعمالها وفق ما يلي:

1. <u>الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2025 وواقع محفظة التسهيلات الائتمانية للدورة المالية المذكورة، وإلى خطة العمل للسنة المالية المقبلة:</u>

ألقى السيد ناجي الشاوي كلمة رئيس مجلس الإدارة والتي تضمنت موجزاً عن تقرير مجلس الإدارة، كما قام المدير العام بناء على طلب من رئيس الجلسة بعرض موجز عمّا حققه بنك الشرق خلال العام 2025، وقد تضمنت كلمة رئيس مجلس الإدارة وعرض المدير العام ما يلي :

1. نتائج المصرف وتطور أعماله ونشاط فروعه مدعمة بالأرقام، بالإضافة إلى وصف للمخاطر التي تواجه المصرف وكيفية إدارتها وإدارة موارده البشرية وتدريبها.
2. تطور الأوضاع الاقتصادية وأداء القطاع المصرفي والتحديات التي واجهتها المصارف خلال عام 2025، ولا سيما :
   أ. استمرار حالة الترقب خلال العام 2025 والتي أثرت سلباً على نتائج المصرف.
   ب. عدم توفر السيولة النقدية بالليرة السورية والدولار الأمريكي، خدمة لطلبات التسليف الجديدة، والذي أثر على نمو صافي التسهيلات الائتمانية بكافة العملات.
   ت. تأثر العمولات سلباً بعوامل التغير الحاصل في الأسواق الداخلية لجهة آليات وأدوات تنفيذ حوالات المنظمات الدولية العاملة في سورية.
   ث. استمرار العقوبات الدولية على سورية خلال عام 2025 والذي لم يسهّل للمصرف القيام بنشاطه في تمويل التجارة الخارجية، وتنفيذ الحوالات من وإلى الخارج بشكل عام.
3. عرض للسياسات والاستراتيجيات المعتمدة من قبل مجلس إدارة المصرف والإجراءات المنجزة من قبل إدارته التنفيذية تحوطاً لهذه التحديات، من حيث:
   - تعزيز الربحية المستدامة والقابلة للنمو، مع دعم استراتيجية المصرف في تعزيز متانة رأس المال وضمان النمو المتوازن.
   - التزام المصرف بضوابط متشددة نسبياً في منح التسهيلات بما يخفف احتمالية [illegible] عدم السداد للديون الجديدة واستمر بسياسة عدم التهاون بتغطية معظم الديون الممنوحة [illegible] مصرفياً.

- تعزيز مكانة المصرف كشريك مالي موثوق للمنظمات الأممية والمنظمات غير الحكومية من خلال إدارة واستقبال حوالاتها المالية وفق أعلى معايير الامتثال والحوكمة وتأمين السيولة النقدية بالعملات الأجنبية بما يدعم تنفيذ المشاريع الانسانية والتنموية بكفاءة وشفافية.

4. حرص إدارة المصرف على احتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة لقاء مخاطر التسليف الإئتماني وتكوين المخصصات بشأنها بما يحقق الالتزام بمتطلبات المعيار رقم 9 والتعليمات الرقابية بموجب القرار رقم 4، مع الأخذ بالاعتبار التطورات المستقبلية للنمو الاقتصادي وأثره المرتقب على قدرة العملاء على سداد مستحقاتهم.
5. بيان التزام المصرف بتنفيذ متطلبات التعميم رقم 16/417/ص تاريخ 2025/09/22 الصادر عن مصرف سورية المركزي والمتضمن إلزام المصارف بتكوين مخصص بنسبة 100% مقابل خسائر انخفاض القيمة عن تعرضات الأرصدة المجمدة والحرة في دولة لبنان، والإشارة إلى بقاء المصرف في وضع مالي متماسك وصلب.
6. بيان التزام المصرف بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتلك المعتمدة من قبل السلطات المحلية لدى إعداد البيانات المالية للمصرف كما في 2025/12/31، والإشارة إلى عدم وجود أية أمور لها أثر جوهري على أعمال المصرف خارج التحديات التالية التي تواجه نشاط المصرف حالياً ولا سيما:
   - التحولات الكبيرة التي تشهدها البيئة الاقتصادية والاجتماعية والظروف المصاحبة لها، وترقب انعكاسها على وتيرة الإدخار، كما وعلى حركة الأسواق والإنتاج بشكل عام.
   - محدودية الموارد البشرية المؤهلة للعمل المصرفي الكفؤ والتنافس على استقطابها.
   - استمرار مفاعيل العقوبات الخارجية على البلاد.
7. السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر وميزانية المصرف نهاية العام 2025 وملخص عن الأسهم المصدرة من قبل المصرف وتطور سعرها وحجم الاستثمار الرأسمالي بما فيها تطور حقوق المساهمين، مدعمة بتقرير مدقق الحسابات الخارجي عن بيانات المصرف المالية كما في 2025/12/31 والإيضاحات حولها.
8. ملخص عن تقرير نتائج الأعمال:

- سجل المصرف تعديلاً في هيكلية موجوداته بنهاية العام 2025 مقارنةً بنهاية العام 2024، حيث بلغ إجمالي مجموع موجودات بنك الشرق في 2025/12/31 حوالي 804 مليار ل.س.ق. مقابل حوالي 1,174 مليار ل.س.ق. في نهاية العام 2024 أي بانخفاض بلغ 31%، وشكلت أرصدة السيولة الأولية الناتجة عن الأرصدة لدى مصرف سورية المركزي والمصارف المعتمدة الأخرى حوالي 79.57% من إجمالي موجودات المصرف مقابل 83% نهاية العام السابق، في حين أنّ نسبة صافي التسهيلات الائتمانية أصبحت 12.54% من إجمالي الموجودات مقابل 11.17% نهاية العام 2024، وسجل المصرف ارتفاعاً في نسبة صافي الموجودات المالية المنتجة للفوائد إلى إجمالي الأصول في نهاية العام 2025 إلى حوالي 52.39% من إجمالي صافي الموجودات مقابل 43.35% نهاية العام 2024، وبلغ إجمالي صافي هامش الفائدة في نهاية العام 2025 نسبة 3.63%، مقابل 4.58% في نهاية العام 2024.
- بلغ مجموع مطلوبات المصرف حوالي /429.38/ مليار ل.س.ق. في نهاية عام 2025 مقابل حوالي /724.74/ مليار ل.س.ق. بنهاية عام 2024، أي بانخفاض بنسبة 40.75% يعود ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض ودائع الزبائن بنسبة 43.80%.
- انخفض حجم إجمالي ودائع زبائن المصرف في 2025/12/31 مسجلاً حوالي 345.48 مليار ل.س.ق.، مقابل حوالي 615 مليار ل.س.ق. بنهاية العام 2024.

- انخفضت حقوق المساهمين نهاية العام 2025 بنسبة 16.68% حيث بلغت حوالي 374.5 مليار ل.س.ق.، مقابل حوالي 449.52 مليار ل.س.ق. نهاية 2024.
- بلغت نسبة السيولة بكافة العملات 177% في نهاية عام 2025 مقابل 140% في نهاية العام 2024.
- حافظ بنك الشرق خلال العام 2025 على نسبة ملاءة مرتفعة بلغت 120.15% مقارنةً مع 132.45% للعام السابق، تفوق الحد الأدنى الرقابي المحدد بنسبة 8%.
- نتيجةً لما تقدم، يظهر بيان الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 خسائر إجمالية صافية بعد الضريبة بقيمة حوالي 74.995 مليار ل.س.ق. بما فيها الأرباح المحققة وغير المحققة، مقابل أرباح إجمالية صافية بعد الضريبة بقيمة حوالي 46.42 مليار ل.س.ق. في نهاية العام 2024، ولدى استبعاد الأرباح غير المحققة يسجل بنك الشرق في 2025/12/31 أرباحاً محققة صافية بعد الضريبة بلغت حوالي 2.270 مليار ل.س.ق. (قبل اقتطاع الاحتياطيات) مقابل أرباح صافية محققة بعد الضريبة بحوالي 16.63 مليار ل.س.ق. في نهاية عام 2024.

9. واقع محفظة التسهيلات الائتمانية:

- شهد عام 2025 تراجعاً بحجم صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من المصرف والتي بلغت حوالي 101 مليار ل.س.ق. في نهاية عام 2025 مقابل حوالي 131.19 مليار ل.س.ق. في نهاية العام 2024، أي تم تحقيق انخفاض سنوي بنسبة 23%.
- من ناحية توزع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية، تصدرت في العام 2025 التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع التجاري فشكلت 50.2% من إجمالي محفظة التسليف، في حين شكلت التسهيلات الممنوحة إلى القطاع الصناعي 39.1% من التسهيلات الممنوحة، وشكلت باقي القطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي والخدمات والمقاولات ما نسبته 10.7%.
- سجل المصرف تغيراً في نوعية محفظة تسهيلاته الائتمانية المباشرة، حيث انخفضت نسبة الديون المصنفة ضمن المرحلة الأولى (الديون الجيدة) من 83% في نهاية عام 2024 إلى 66.73% في نهاية عام 2025، قابلها ارتفاع في نسبة ديون المرحلة الثانية التي سجلت ما نسبته 11.62% في نهاية عام 2025 مقابل ما نسبته 3.4% في نهاية العام 2024، هذا الارتفاع جاء نتيجة ازدياد المخاطر الائتمانية لهذه الفئة من العملاء.
- كما سجل المصرف نهاية العام 2025 ارتفاعاً في حجم إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة المصنفة ضمن فئة المرحلة الثالثة (ديون متعثرة) فبلغت حوالي 26.92 مليار ل.س.ق. أي ما نسبته 21.65% من إجمالي التسهيلات الممنوحة المباشرة، مقابل حوالي 20.78 مليار ل.س.ق. ما نسبته 13.6% من إجمالي التسهيلات الممنوحة المباشرة في نهاية العام 2024، علماً أن الزيادة المسجلة في حجم الديون المتعثرة المباشرة ناتجة من جهة لقرض واحد باليورو لم تتغير قيمته بين عامي 2024 و2025، ومن جهة ثانية لتراجع إجمالي التسهيلات بنهاية عام 2025.
- بلغ حجم الخسائر الائتمانية (المؤونات) لقاء مخاطر التسليف نهاية عام 2025 حوالي 8.739 مليار ل.س.ق. (دون الفوائد المحفوظة) مقابل حوالي 7.748 مليار ل.س.ق. بنهاية 2024 أي بزيادة سنوية بنسبة 12.79%.

10. ملخص عن الخطة المستقبلية وأهداف المصرف لعام 2026 بما فيها السعي إلى:

- استقطاب الودائع من كافة شرائح المودعين بكافة العملات لتحقيق استقرار مستدام في مصادر التمويل.

- زيادة حجم التسهيلات الائتمانية بما يتماشى مع تطور السيولة المتوفرة ونمو القطاعات المختلفة في الاقتصاد السوري، آخذين بالاعتبار توجيهات ومتطلبات القرارات والتعاميم الصادرة عن السلطات الرقابية.
- متابعة العلاقات مع المنظمات الدولية لتلبية أغراض دورها في البلاد، من خلال توفير خدمات البطاقات المصرفية والخدمات الإلكترونية.
- تكثيف الجهود لترشيد النفقات والمصاريف التشغيلية وخاصة مصاريف الطاقة، والسعي لتأمين مصادر طاقة مستدامة. كما ونشر الوعي لتخفيف الاعتماد على المعاملات الورقية وتخفيض التكاليف المرتبطة بها بما يسهم في تعزيز دور المصرف نحو استخدام أكثر كفاءة للموراد البيئية.
- المحافظة على الكفاءات المصرفية لدى بنك الشرق والعمل على تدريبها وتعزيز جدارتها المهنية، وبذل الجهود لتخفيف نسبة دوران الموظفين.
- تعزيز إدارة المخاطر لمواجهة التحديات التمويلية من جهة أولى، ومن جهة ثانية التركيز على تنويع مصادر الدخل الإجمالي واستكشاف فرص استثمارية بديلة، لضمان تحقيق التوازن بين الاستدامة المالية، وتعزيز ثقة العملاء في المصرف.
- تعزيز حضور المصرف من خلال منتجات صيرفة تجزئة وصيرفة رقمية ومنتجات دفع إلكتروني منافسة.
- تعزيز حضور المصرف الإعلامي وتعزيز التواصل المؤسسي والإعلامي للمصرف، وقيام المصرف بدوره في المسؤولية المجتمعية.
- تعزيز حضور المصرف من خلال منتجات صيرفة تجزئة وصيرفة رقمية ومنتجات دفع إلكتروني منافسة.
- توسيع شبكة المصارف المراسلة الخارجية.
- السعي لتطوير البيئة التكنولوجية في المصرف، والعمل على مواكبة حركة تطوير المنتجات المصرفية الالكترونية المطلوب تسويقها وتلبية حاجات تطويرها بشكل يضمن أمن معلومات المتعاملين وفق المعايير المحلية والعالمية.

2. <u>الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن المصرف وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2025 :</u>

قام السيد رضوان شرابي مدقق حسابات البنك، بتلاوة تقريره عن بيانات المصرف المالية للسنة الموقوفة بتاريخ 2025/12/31، وقد نوه أن البيانات المالية هذه تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للمصرف كما في 31 كانون الأول 2025 وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وقد تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً للقوانين المصرفية السورية النافذة وهي متوافقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية، وقد أكد أن المصرف يحتفظ بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن البيانات المالية متفقة معها وأوصى بالمصادقة عليها.

3. <u>مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليها :</u>

جرت مناقشة تقرير مجلس الإدارة الموزع على المساهمين الحاضرين والحسابات الختامية للبنك لعام 2025 وفق ما ورد في تقرير مدقق الحسابات الخارجي، وتمت الإجابة على أسئلة المساهمين كما يلي:

أسئلة السادة المساهمين:

تقدم المساهم السيد خليل الخشي بالشكر لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على الجهود المبذولة واستعرض بعض الملاحظات بخصوص خطة العمل للعام 2026 طالباً توسيع النشاط في جميع المحافظات والمدن بخطة اكثر شمولاً، كما سأل عن موضوع التراجع بربحية البنك وأسبابها وماهي الإجراءات التي سيتم اتخاذها بخصوصها، كما طلب من الإدارة النظر بموضوع فتح نوافذ إسلامية في حال سمحت القوانين للمصارف التقليدية ممارسة هذا النشاط ، وأيضاً تفعيل خدمات الدفع الالكتروني عن طريق الشركات العالمية فيزا وماستر كارد متى اصبح ذلك ممكناً.

توجه المساهم الدكتور عمر الحسيني بالشكر الى الشريك الاستراتيجي لكل الجهود الى قدمها ويقدمها للبنك وعلى الأخص فيما يتعلق بوديعة البنك في لبنان، كما توجه بالشكر والتحية والتقدير الى السيد جمال منصور عضو مجلس الإدارة المستقيل على كل الجهود التي قدمها للبنك منذ تأسيسه، وتعرض الى موضوع تراجع الأرباح آملاً أن تتحسن النتائج في السنة القادمة، كما وجه بعض الأسئلة بخصوص بعض القيود في البيانات المالية تتعلق بالأرصدة لدى المصارف والتسهيلات الائتمانية المتعثرة ومخصصاتها.

توجه المساهم الدكتور وليد الأحمر بالشكر للشريك الاستراتيجي كما توجه بالشكر والتحية والتقدير الى السيد جمال منصور عضو مجلس الإدارة المستقيل على كل الجهود التي قدمها للبنك منذ تأسيسه متمنياً له التوفيق دائماً وراجياً ان يبقى على تواصل مع بنك الشرق والاستمرار بتقديم خدماته له، وتوجه بالسؤال للإدارة بخصوص موضوع توزيع الأرباح وأهمية توزيع الأرباح النقدية للمساهمين، وموضوع مشاركة البنك في تمويل الاستثمارات القادمة الى سوريا.

توجه المساهم السيد محمد أيمن قوصرة بالسؤال للإدارة بخصوص أهداف البنك للعام 2026 مبيناً أن الظروف التي مرت على المصارف في السنة السابقة كانت صعبة ورغم ذلك صمد المصرف ومازال يعمل بسياسة حكيمة، كما سأل عن الشريك الاستراتيجي البنك اللبناني الفرنسي ومدى ملاءته.

وفي الخلاصة أبدى الحضور ارتياحهم وتفاؤلهم بعمل المصرف ونشاطه، وتم الرد على أسئلة السادة المساهمين من قبل السيد رئيس مجلس الإدارة والمدير العام واستوفيت جميع الاجابات على التساؤلات الواردة.

4. <u>اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف:</u>

تمت مناقشة موضوع الاحتياطيات للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31، وطلب رئيس الجلسة من الحاضرين الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة المبين كما يلي:

1- سنداً لأحكام المادة /197/ من قانون الشركات اقتطاع احتياطي قانوني بنسبة 10% من الأرباح المحققة قبل الضريبة المسجلة في بيان الدخل والبالغة /3,737,410,398/ ل.س.ق (ثلاثة مليارات وسبعمائة وسبعة وثلاثون مليون وأربعمائة وعشرة آلاف وثلاثمائة وثمانية وتسعون ليرة سورية قديمة) وفقاً لأحكام قانون الشركات أي بمبلغ وقدره /373,741,040/ ل.س.ق (ثلاثمائة وثلاثة وسبعون مليون وسبعمائة وواحد وأربعون ألف وأربعون ليرة سورية قديمة) كاحتياطي قانوني بحيث يرتفع رصيد الاحتياطي القانوني إلى /3,693,330,933/ ل.س.ق (ثلاث مليارات وستمائة وثلاثة وتسعون مليون وثلاثمائة وثلاثون ألف وتسعمائة وثلاثة وثلاثون ليرة سورية قديمة)، مما يحقق نسبة 14.3% من رأس المال.

2- سنداً لأحكام المادة 97 من قانون النقد الأساسي اقتطاع احتياطي خاص بنسبة 10% من الأرباح المحققة قبل الضريبة المسجلة في بيان الدخل والمذكورة أعلاه أي بمبلغ وقدره /373,741,040/ ل.س.ق (ثلاثمائة وثلاثة وسبعون مليون وسبعمائة وواحد وأربعون ألف وأربعون ليرة سورية قديمة) كاحتياطي خاص، بحيث يرتفع رصيد الاحتياطي الخاص إلى /6,710,037,783/ ل.س.ق (ستة مليارات وسبعمائة وعشرة ملايين وسبعة وثلاثون ألف وسبعمائة وثلاثة وثمانون ليرة سورية قديمة)، مما يشكل نسبة 26.03% من رأس المال.

5. <u>اتخاذ القرار بخصوص الأرباح المحققة للعام 2025 بناءً على اقتراح مجلس الإدارة:</u>

بيّن رئيس الجلسة بأن بيانات المصرف المالية الموقوفة في 2025/12/31 أظهرت أرباحاً محققة صافية قابلة للتوزيع بعد اقتطاع الضريبة وتكوين الاحتياطي القانوني والخاص بمبلغ وقدره /1,523,425,805/ ل.س.ق. (مليار وخمسمائة وثلاثة وعشرون مليون وأربعمائة وخمسة وعشرون ألف وثمانمائة وخمسة ليرات سورية قديمة)، ويقترح مجلس الإدارة تدوير هذه الأرباح وإضافتها إلى رصيد حساب الأرباح المحققة المدورة كما في 2025/12/31 وليصبح رصيد الأرباح المحققة المدورة بتاريخ 2025/12/31 مبلغ إجمالي وقدره /15,961,998,710/ ل.س.ق. (خمسة عشر مليار وتسعمائة وواحد وستون مليون وتسعمائة وثمانية وتسعون ألف وسبعمائة وعشرة ليرات سورية قديمة).

كما بيّن الرئيس تسجيل المصرف بنهاية العام 2025 خسائر غير محققة بمبلغ وقدره /77,266,485,824/ ل.س.ق. (سبعة وسبعون مليار ومئتان وستة وستون مليون وأربعمائة وخمسة وثمانون ألف وثمانمائة وأربعة وعشرون ليرة سورية قديمة) ناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي، وبالتالي انخفض رصيد حساب الأرباح غير المحققة المدوّرة في 2025/12/31 إلى مبلغ إجمالي وقدره /322,381,124,224/ ل.س.ق. (ثلاثمائة واثنان وعشرون مليار وثلاثمائة وواحد وثمانون مليون ومائة وأربعة وعشرون ألف ومئتان وأربعة وعشرون ليرة سورية قديمة).

وعرض رئيس المجلس مقترح مجلس الإدارة عدم توزيع أرباح نقدية على المساهمين، بل تدويرها واستعمالها في زيادة رأس المال عن طريق استخدام جزء من الأرباح المحققة المدورة وفقاً لبند جدول الاعمال اللاحق.

6. <u>زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة إلى رأس المال وتوزيع الأسهم المجانية الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين وتعديل المادة /6/ من النظام الأساسي تبعاً لذلك وبعد الحصول على الموافقات المطلوبة من السلطات الرقابية أصولاً:</u>

بيّن رئيس الجلسة للحاضرين بأنه انطلاقاً من وضع المصرف المالي من جهة والارباح المحققة الظاهرة في الميزانية للعام 2025، يقترح مجلس الإدارة موافقة الهيئة العامة على زيادة رأس مال المصرف، وذلك عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة الظاهرة في الميزانية الموقوفة كما في 2025/12/31 بمبلغ إجمالي للزيادة وقدره /12,890,625,000/ ل.س.ق أي ما يعادل /128,906,250/ ل.س.ج. (مائة وثمانية وعشرون مليون وتسعمائة وستة آلاف ومائتين وخمسون ليرة سورية جديدة لا غير) إلى رأس المال (أي بزيادة بنسبة 50٪ من رأسمال المصرف الحالي)، موزعة على /128,906,250/ سهم بقيمة اسمية ليرة سورية واحدة جديدة للسهم الواحد، وتوزيع الأسهم الناجمة على المساهمين مجاناً بواقع سهم منحة لكل سهمين حاليين، وليصبح رأسمال المصرف بعد الزيادة مبلغاً وقدره /38,671,875,000/ ل.س.ق (ثمانية وثلاثون مليار وستمائة وواحد سبعون مليون وثمانمائة وخمسة وسبعون ألف ليرة سورية قديمة) أي ما يعادل /386,718,750/ ل.س.ج.

(ثلاثمائة وستة وثمانون مليون وسبعمائة وثمانية عشر ألف وسبعمائة وخمسون ليرة سورية جديدة فقط لا غير)، وشريطة الحصول على الموافقات اللازمة أصولاً، وتعديل المادة /6/ من النظام الأساسي للبنك تبعاً لذلك.

وبين رئيس الجلسة بأن إدارة البنك تواصلت مع مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص وقد حصلت على موافقته على مقترح زيادة رأس المال بموجب الكتاب رقم 16/1974/ص تاريخ 2026/05/13 على أن يتم عرض الموضوع على الهيئة العامة غير العادية لاتخاذ القرار أصولاً وشريطة الحصول على موافقة مجلس النقد والتسليف وكافة الجهات الرقابية أصولاً.

كما بين بأن زيادة رأس المال وفق ما سبق يتطلب تعديل المادة /6/ من النظام الأساسي تبعاً لذلك بحيث تعدل الفقرة الأولى من المادة لناحية قيمة رأس المال وعدد الأسهم الموزع عليها وبالعملة الجديدة وتبقى باقي فقرات المادة كما هي دون أي تعديل ولتصبح كما يلي :

"حدد رأس مال الشركة بمبلغ /386,718,750/ ل.س.ج (ثلاثمائة وستة وثمانون مليون وسبعمائة وثمانية عشر ألف وسبعمائة وخمسون ليرة سورية جديدة فقط لا غير) مقسمة على /386,718,750/ سهم اسمي (ثلاثمائة وستة وثمانون مليون وسبعمائة وثمانية عشر ألف وسبعمائة وخمسون سهم) قيمة السهم الواحد /1/ ل.س.ج. (واحد ليرة سورية جديدة) فقط، وجميع أسهم الشركة اسمية تقسم إلى فئتين ....."

كما طلب الرئيس من الحاضرين تفويض رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو من يفوضه أي منهما باتخاذ كل ما يلزم من إجراءات للحصول على الموافقات المطلوبة لزيادة رأس المال عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة وتنفيذها وفقاً للموافقات التي تصدرها الجهات الرقابية وسنداً للقوانين والقرارات والتعاميم المرعية الإجراء والتوقيع على كافة الطلبات والمراسلات والوثائق اللازمة لإتمام عملية الزيادة أصولاً وتعديل النظام الأساسي تبعاً لذلك والتوقيع على النظام الأساسي المعدل.

7. **<u>اتخاذ القرار بخصوص تعديل نصاب الأسهم لعضوية مجلس الإدارة لتصبح 75,000 سهم بدلاً من 15,000 سهم، وتعديل المادة 16 الفقرة ث من النظام الأساسي تبعاً لذلك وبعد الحصول على الموافقات اللازمة اصولاً.</u>**

طرح رئيس الجلسة على الحاضرين موضوع تعديل الفقرة /ث/ من المادة /16/ من النظام الأساسي والمتعلقة بنسبة أسهم ضمان العضوية للسادة أعضاء مجلس الإدارة وذلك بناء على توصية هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية في كتابها رقم /435/ص-م-إ تاريخ 2024/03/25 وبين للحاضرين بأن عدد اسهم الضمان وفقاً للنظام الأساسي الحالي /15.000/ سهم، ولاحقاً للزيادات المتعاقبة لرأس المال أصبح من المهم زيادة عدد اسهم ضمان عضوية مجلس الإدارة ليصبح /75.000/ سهم وفق مقترح المجلس، وبالتالي طلب من الهيئة العامة الموافقة على زيادة عدد أسهم ضمان العضوية في مجلس الإدارة ليصبح /75.000/ سهم وتعديل الفقرة /ث/ من المادة /16/ النظام الأساسي لتصبح كما يلي :

ث- يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون مالكاً لـ /75000/ سهماً (خمسة وسبعون ألف سهم) على الأقل من أسهم الشركة وأن يودع أسهمه التي تؤهله للعضوية في مجلس الإدارة لدى الشركة وتوضع عليها إشارة حبس لمصلحة الشركة ضماناً للمسؤوليات المترتبة على مجلس الإدارة بشرط أن لا تكون هذه الأسهم محجوزة أو مرهونة أو مقيدة بأي قيد آخر وليس له أن يتصرف بها خلال كامل مدة عضويته في مجلس الإدارة وكان قبل مضي ستة أشهر على تاريخ إنتهاء العضوية وحتى حصول أعضاء مجلس الإدارة على براءة الذمة من الهيئة العامة عن فقط العضوية عن

عضو مجلس الإدارة الذي يخالف هذا الشرط، ولا يشترط في هذه الحالة امتلاك هذا العدد من الأسهم عند إجراء الانتخاب وإنما يمكن استكمال هذا النصاب في مدة ثلاثين يوماً من يوم الانتخاب وإلا سقطت العضوية حتماً.

وعلى أن تبقى باقي فقرات المادة /16/ كما هي عليه دون أي تعديل.
كما طلب الموافقة على تفويض رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو من يفوضه أي منهما باتخاذ كل ما يلزم من اجراءات للحصول على الموافقات المطلوبة لتعديل النظام الأساسي وفق ما تقدم والتوقيع على كافة الطلبات والمراسلات والوثائق اللازمة بما في ذلك التوقيع على النظام الأساسي المعدل واعتماده.
اعترض المساهم السيد محمد صالح يحيى الحجار بعدد أصوات12782 صوت والسيدة هيفاء محمد نذير العجمي بعدد 11 صوت على هذا المقترح وصوتو بعدم الموافقة وصدر القرار بأغلبية الحاضرين والتي تزيد عن 50%.

8. **<u>الاطلاع على قرار مجلس الإدارة بتعيين عضو مجلس إدارة جديد بدلاً من العضو المستقيل لملء المركز الشاغر، ولبكمل مدة سلفه، واتخاذ القرار بالموافقة على هذا التعيين أو انتخاب عضو مجلس إدارة جديد:</u>**

بين رئيس الجلسة للحاضرين بأن عضو مجلس الإدارة السيد جمال الدين منصور قد تقدم باستقالته من عضوية المجلس بتاريخ 2026/03/26 لأسباب شخصية، وتوجه بالشكر وجزيل الامتنان الى السيد منصور لكل ما قدمه للمصرف من خبرة مصرفية وإدارية ولكل الجهد الذي بذله في أعمال إدارة المصرف منذ تاريخ تأسيسه، وقد كان طيلة الفترة الماضية مثالاً للتفاني والإخلاص بالعمل.

وبين للحاضرين بأن مجلس الإدارة قد اجتمع بتاريخ 2026/03/31 وقرر بالإجماع تعيين السيدة هدى رضى عسيران لملء المركز الشاغر وتكمل مدة سلفها شريطة الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي على هذا التعيين، وقد صدرت موافقة مصرف سورية المركزي على هذا التعيين بموجب الكتاب رقم 16/1581/ص تاريخ 2026/04/19 على أن يعرض هذا التعيين على الهيئة العامة للبنك في أول اجتماع لإقراره.

وأضاف بأن السيدة هدى عسيران هي مساعد مدير عام لدى البنك اللبناني الفرنسي وتمتلك خبرة مصرفية تمتد لأكثر من 47 عاماً في القطاع المصرفي اللبناني، تدرجت خلالها في البنك اللبناني الفرنسي لتشغل مناصب قيادية متعددة، أبرزها مساعد مدير عام للخدمات المصرفية للشركات منذ العام 2016 حتى تاريخه، وعملت سابقاً كمدير لمديرية التسليف للشركات الكبرى منذ العام 2008، ومديرة للمديرية التجارية سورية منذ العام 2005، وتتمتع بسمعة ومؤهلات علمية ومهنية، ومعروفة في عالم الأعمال في سورية ولبنان. وطلب من الحاضرين الموافقة على تعيين السيدة هدى عسيران عضواً في مجلس الإدارة بدلاً عن العضو المستقيل لتملأ المركز الشاغر وتكمل مدة سلفها.

وتفويض رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام او من يفوضه أي منهما باتخاذ ما يلزم من إجراءات والحصول على الموافقات اللازمة وشهر هذا التعيين لدى أمانة السجل التجاري أصولاً.

9. **<u>إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2025:</u>**

أثنى رئيس الجلسة على عمل أعضاء مجلس الإدارة وممثلي البنك والتزامهم بمهامهم الموكلة إليهم واقترح على الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية للبنك إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاء وممثلي الشركة عن السنة المالية 2025 إبراء عاماً شاملاً.

اعترض المساهم السيد محمد ايمن مصطفى قوصرة على ابراء الذمة وصوت بعدم الموافقة بعدد أصوات 1847صوت.

10. <u>المصادقة على صرف تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2025:</u>

أبدى رئيس الجلسة شكره وامتنانه لأعضاء المجلس على الوقت والجهد الذي بذلوه في سبيل تنفيذ المهام الموكلة إليهم في إدارة المصرف.

وبين للحاضرين بأنه سبق وأن اتخذت الهيئة العامة الماضية قرارها بالموافقة على سياسة تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2025 كما يلي :

1. تخصيص كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بتعويض سنوي مقطوع بمبلغ وقدره 150 مليون ل.س.ق. (مائة وخمسون مليون ليرة سورية قديمة)، وذلك لقاء مشاركته وحضوره اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه على أن يتحمل بنك الشرق مصاريف الضريبية المتوجبة على هذا التعويض.
2. صرف بدل الانتقال والنقل والإقامة لأعضاء المجلس لحضور اجتماعات المجلس واللجان وذلك بموجب فواتير، ويستفيد من ذلك:
   أ. جميع أعضاء مجلس الإدارة في حال انعقاد اجتماع مجلس الإدارة و/أو لجانه خارج المقر الرسمي لهذه الاجتماعات المعتمد في المقر العام للمصرف في الشعلان في دمشق.
   ب. الأعضاء غير المقيمين رسمياً في دمشق أو في ريف دمشق.
   ت. تفويض مجلس الإدارة بتحديد سقوف لهذه التكاليف انطلاقاً من المصاريف الفعلية المرتقبة وفق الأسعار الرائجة في السوق.
3. صرف تكاليف الإقامة والانتقال بموجب فواتير للأعضاء الموكلين بمهمات يحددها مجلس الإدارة خلال العام 2025، بما في ذلك صرف تكاليف الإقامة والانتقال في سورية حصراً لعضو مجلس الإدارة السيد جمال منصور بموجب تفويضه بمتابعة أداء الإدارة العامة في العام 2025.

وتفويض مجلس الإدارة بصرف التعويضات والمصاريف الناتجة عن تطبيقها خلال العام 2025.

وبناء عليه فقد سدد المصرف مبلغ إجمالي وقدره /1,105,125,000/ ل.س.ق. (مليار ومائة وخمسة ملايين ومائة وخمس وعشرون ألف ليرة سورية قديمة) كتعويض مقطوع لأعضاء مجلس الإدارة كل بنسبة مشاركته، متضمناً كلفة الضريبة المتوجبة على هذا التعويض.

كما تم صرف مبلغ وقدره /162,157,782/ ل.س.ق. (مائة واثنان وستون مليون ومائة وسبعة وخمسون ألف وسبعمائة واثنان وثمانون ليرة سورية قديمة) بموجب فواتير محددة لبعض أعضاء مجلس الإدارة لحضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه كون مكان اقامتهم يقع خارج مكان الاجتماع المحدد، وذلك تطبيقاً لسياسة تعويضات أعضاء المجلس المعتمدة عام 2025.

وطلب من الحاضرين إقرار صرف المبالغ المذكورة أي بمبلغ إجمالي وقدره /1,267,282,782/ ل.س.ق. (مليار ومائتان وسبعة وستون مليون ومائتان واثنان وثمانون ألف وسبعمائة واثنان وثمانون ليرة سورية قديمة).

11. <u>البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام 2025 واتخاذ القرار بخصوصها:</u>

بيّن رئيس الجلسة بأنه سنداً لأحكام القانون والنظام الأساسي تقرر الهيئة العامة المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة على ألا تزيد هذه المكافآت على 5٪ من الأرباح الصافية.

وأضاف بأن أعضاء مجلس الإدارة لم يتقاضوا أي مكافآت عن العام 2025، وقد أبدوا رغبتهم بعدم تقاضي أي مكافآت لقاء توليهم مهامهم في عضوية المجلس خلال العام المذكور.

12. <u>البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2026 واتخاذ القرار بخصوصها:</u>

أبدى رئيس الجلسة شكره وامتنانه لأعضاء المجلس على الوقت والجهد الذي بذلوه ويبذلونه في سبيل تنفيذ المهام الموكلة إليهم في إدارة المصرف.

كما بيّن رئيس الجلسة للحاضرين بأنّ مجلس الإدارة يقترح على الهيئة العامة سياسة تعويضات مجلس الإدارة للعام 2026 وفق ما يلي:

1. تخصيص كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بتعويض سنوي مقطوع بمبلغ وقدره /1,500,000/ ل.س.ج. (مليون وخمسمائة ألف ليرة سورية جديدة)، وذلك لقاء مشاركته وحضوره اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، على أن يتحمل بنك الشرق مصاريف الضريبية المتوجبة على هذا التعويض.
2. صرف بدل الانتقال والنقل والإقامة لأعضاء المجلس لحضور اجتماعات المجلس واللجان وذلك بموجب فواتير، ويستفيد من ذلك :
   أ. جميع أعضاء مجلس الإدارة في حال انعقاد اجتماع مجلس الإدارة و/أو لجانه خارج المقر الرسمي لهذه الاجتماعات المعتمد في المقر العام للمصرف في الشعلان في دمشق.
   ب. الأعضاء غير المقيمين رسمياً في دمشق أو في ريف دمشق.
   ج. تفويض مجلس الإدارة بتحديد سقوف لهذه التكاليف انطلاقاً من المصاريف الفعلية المرتقبة وفق الأسعار الرائجة في السوق.
3. صرف تكاليف الإقامة والانتقال بموجب فواتير للأعضاء الموكلين بمهمات يحددها مجلس الإدارة خلال العام 2026، بما فيه صرف تكاليف الإقامة والإنتقال في سورية حصراً لعضو مجلس الإدارة السيدة هدى عسيران بموجب تفويضها بمتابعة أداء الإدارة العامة عام 2026.

وطلب من الهيئة الموافقة على سياسة التعويضات المذكورة أعلاه وتفويض مجلس الإدارة بصرف التعويضات والمصاريف الناتجة عن تطبيقها خلال العام 2026.

13. <u>انتخاب مدقق الحسابات للسنة المالية 2026 وتحديد تعويضاته :</u>

عرض رئيس الجلسة على الحاضرين توصية مجلس الإدارة بترشيح شركة تدقيق الحسابات المدرجة في لائحة المحاسبين القانونيين المعتمدة من الجهات المعنية شركة السمان ومشاركوه – محاسبون قانونيون شركة مدنية مهنية كمدقق الحسابات الخارجي للمصرف لسنة 2026.

وتم فتح باب الترشح لانتخاب مدقق حسابات للبنك للسنة المالية 2026، وترشحت شركة السمان ومشاركوه– محاسبون قانيون شركة مدنية مهنية وحيث أنه لم يرشح غيرها فقد تم انتخابها بالتزكية.

كما اقترح رئيس الجلسة على الحاضرين تفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه بالتوقيع على [illegible] مع مدقق الحسابات وتحديد الأتعاب التي ستتوجب له وصرفها.

14. <u>الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة 152 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011:</u>

بيّن الرئيس أنه عملاً بأحكام المادة 152 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 بكافة فقراتها، لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة، كما لا يجوز أن يكون لهم أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع التي تعقد مع الشركة أو لحسابها إلا بترخيص سنوي من الهيئة العامة.

وبالتالي طلب من الهيئة العامة غير العادية التي تقوم مقام الهيئة العامة العادية الموافقة على الترخيص للسيد هدى رضى عسيران بممارسة أعمال مشابهة للأعمال التي تمارسها في بنك الشرق كونها عضو في مجلس إدارة بنك الشرق وتمارس أعمال مصرفية لدى البنك اللبناني الفرنسي في لبنان، بصفتها مساعد مدير عام للخدمات المصرفية للشركات لديه.
كما نوّه رئيس الجلسة بأنه لم تسجل خلال العام 2025 أية عقود مبرمة مباشرة بين أي من أعضاء مجلس الإدارة وبنك الشرق.

أما فيما يخص التعاقد غير المباشر، فقد بيّن للحاضرين تسجيل خلال العام 2025 التعاملات التالية :
بموافقة مصرف سورية المركزي الاستثنائية، تجديد إصدار 4 كفالات حسن تنفيذ لشركة العناية للمواد الغذائية والدوائية" التابعة للسيد ناجي الشاوي رئيس مجلس الإدارة، بهدف توريد أدوية سرطانية لصالح المؤسسة العامة للتجارة وقد تمت تغطية مبلغ الكفالة كاملاً وبنفس العملة.

وحيث أنه وفقاً لأحكام المادة 152 من قانون الشركات يتوجب الحصول على ترخيص من الهيئة العامة لأي تعاقد مباشر او غير مباشر بين المصرف وأعضاء مجلس الإدارة أو أقاربهم حتى الدرجة الرابعة، لذلك طلب رئيس الجلسة من الهيئة الموافقة على الترخيص للسيد ناجي الشاوي رئيس مجلس الإدارة بالتعاقد مع المصرف بشكل مباشر او غير مباشر فيما يخص إصدار الكفالات أو تمديدها لمرة واحدة او عدة مرات شرط الحصول على موافقة السلطات الرقابية المختصة.

أعيد التدقيق في النصاب القانوني للهيئة، فتبيّن أنه ما يزال متوافراً بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة عدداً من الأسهم يمثل نسبة وقدرها 77,19% من أسهم رأسمال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة. ولما لم يعد من أمور لبحثها، انتهت المناقشات وتسجيل اتخاذ الهيئة العامة للقرارات التالية:

القرار الأول:

المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وعلى تقرير مدقق الحسابات وعلى الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر لعام 2025 وفق ما جاء فيها.

<u>صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع</u>

القرار الثاني:

الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتشكيل الاحتياطيات التالية عن العام 2025:

1. اقتطاع احتياطي قانوني بنسبة 10% من الأرباح المحققة قبل الضريبة* المسجل في بند الدخل والبالغة /3,737,410,398/ ل.س.ق. (ثلاثة مليارات وسبعمائة وسبعة وثلاثون مليوناً وأربعمائة وعشرة آلاف وثلاثمائة

وثمانية وتسعون ليرة سورية قديمة) وفقاً لأحكام قانون الشركات أي بمبلغ وقدره /373,741,040/ ل.س.ق. (ثلاثمائة وثلاثة وسبعون مليون وسبعمائة وواحد وأربعون ألف وأربعون ليرة سورية قديمة) كاحتياطي قانوني بحيث يرتفع رصيد الاحتياطي القانوني إلى /3,693,330,933/ ل.س.ق. (ثلاث مليارات وستمائة وثلاثة وتسعون مليون وثلاثمائة وثلاثون ألف وتسعمائة وثلاثة وثلاثون ليرة سورية قديمة)، مما يشكل نسبة 14.3% من رأس المال.

2. اقتطاع احتياطي خاص بنسبة 10% من الأرباح المحققة قبل الضريبة المسجلة في بيان الدخل والمذكورة أعلاه وفقاً لأحكام قانون النقد الأساسي أي بمبلغ وقدره /373,741,040/ ل.س.ق. (ثلاثمائة وثلاثة وسبعون مليون وسبعمائة وواحد وأربعون ألف وأربعون ليرة سورية قديمة) كاحتياطي خاص، بحيث يرتفع رصيد الاحتياطي الخاص إلى /6,710,037,783/ ل.س.ق. (ستة مليارات وسبعمائة وعشرة ملايين وسبعة وثلاثون ألف وسبعمائة وثلاثة وثمانون ليرة سورية قديمة)، مما يشكل نسبة 26.03% من رأس المال.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثالث:

تدوير الأرباح المحققة القابلة للتوزيع بعد اقتطاع الضريبة وتكوين الاحتياطي القانوني والخاص كما في 2025/12/31 والبالغة /1,523,425,805/ ل.س.ق. (مليار وخمسمائة وثلاثة وعشرون مليون وأربعمائة وخمسة وعشرون ألف وثمانمائة وخمسة ليرات سورية قديمة)، وإضافتها إلى رصيد حساب الأرباح المحققة المدورة كما في 2025/12/31، ليصبح رصيد حساب الأرباح المحققة المدورة بتاريخ 2025/12/31 مبلغ وقدره /15,961,998,710/ ل.س.ق. (خمسة عشر مليار وتسعمائة وواحد وستون مليون وتسعمائة وثمانية وتسعون ألف وسبعمائة وعشرة ليرات سورية قديمة)

ضم رصيد الخسائر غير المحققة والمسجلة في بيان الدخل كما في 2025/12/31 والبالغة /77,266,485,824/ ل.س.ق. (سبعة وسبعون مليار ومئتان وستة وستون مليون وأربعمائة وخمسة وثمانون ألف وثمانمائة وأربعة وعشرون ليرة سورية قديمة)، إلى حساب الأرباح المدورة غير المحققة، ليصبح رصيد هذا الحساب أرباحاً مدورة غير محققة بقيمة /322,381,124,224/ ل.س.ق. في 2025/12/31، وهي لا تقبل التوزيع.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الرابع:

1. الموافقة على زيادة رأس مال المصرف، وذلك عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة الظاهرة في الميزانية الموقوفة كما في 2025/12/31 بمبلغ إجمالي وقدره /12,890,625,000/ ل.س قديمة أي ما يعادل /128,906,250/ ل.س.ج. (مائة وثمانية وعشرون مليون وتسعمائة وستة آلاف ومائتين وخمسون ليرة سورية جديدة لا غير) إلى رأس المال (أي بزيادة بنسبة 50٪ من رأسمال المصرف الحالي)، موزعة على /128,906,250/ سهم بقيمة اسمية ليرة سورية واحدة جديدة للسهم الواحد، بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية أصولاً على مبلغ الزيادة هذا أو أي جزء من هذا المبلغ توافق عليه السلطات الرقابية.
2. توزيع الأسهم الناجمة عن الزيادة على المساهمين مجاناً كل وفق نسبة مساهمته وبواقع سهم منحة لكل سهمين حاليين، بقيمة اسمية ليرة سورية جديدة واحدة للسهم وبعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية بخصوصها ووفق الأصول والقانون والقرارات النافذة أصولاً.
3. والموافقة على تعديل الفقرة الأولى من المادة /6/ من النظام الأساسي للبنك تبعاً لذلك ليصبح رأس مال البنك وعدد الأسهم الموزع عليها وتبقى باقي فقرات المادة كما هي دون أي تعديل وتصبح كما يلي:

" حدد رأس مال الشركة بمبلغ /386,718,750/ ل.س.ج (ثلاثمائة وستة وثمانون مليون وسبعمائة وثمانية عشر ألف وسبعمائة وخمسون ليرة سورية جديدة فقط لا غير) مقسمة على /386,718,750/ سهم اسمي (ثلاثمائة وستة وثمانون مليون وسبعمائة وثمانية عشر ألف وسبعمائة وخمسون سهم) قيمة السهم الواحد /1/ ل.س.ج (واحد ليرة سورية جديدة) فقط، وجميع أسهم الشركة اسمية تقسم إلى فئتين ..... "

وتفويض رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام من يفوضه أي منهما باتخاذ كل ما يلزم من إجراءات للحصول على الموافقات المطلوبة لزيادة رأس المال عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة وتنفيذها وفقاً للموافقات التي تصدرها الجهات الرقابية وسنداً للقوانين والقرارات والتعاميم المرعية الإجراء والتوقيع على كافة الطلبات والمراسلات والوثائق اللازمة لإتمام عملية الزيادة أصولاً وتعديل النظام الأساسي تبعاً لذلك والتوقيع على النظام الأساسي المعدل واعتماده.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع
والذي يزيد عن 50% من رأس المال

القرار الخامس:

الموافقة على زيادة عدد أسهم ضمان العضوية في مجلس الإدارة ليصبح /75,000/ سهم وتعديل الفقرة /ث/ من المادة /16/ من النظام الأساسي لتصبح كما يلي :

ث- يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون مالكاً لـ /75000/ سهماً (خمسة وسبعون ألف سهم) على الأقل من أسهم الشركة وأن يودع أسهمه التي تؤهله للعضوية في مجلس الإدارة لدى الشركة وتوضع عليها إشارة حبس لمصلحة الشركة ضماناً للمسؤوليات المترتبة على مجلس الإدارة بشرط أن لا تكون هذه الأسهم محجوزة أو مرهونة أو مقيدة بأي قيد آخر وليس له أن يتصرف بها بأي شكل كان قبل مضي ستة أشهر على تاريخ إنتهاء العضوية وحتى حصول أعضاء مجلس الإدارة على براءة الذمة من الهيئة العامة العادية. تسقط العضوية عن عضو مجلس الإدارة الذي يخالف هذا الشرط، ولا يشترط في هذه الحالة امتلاك هذا العدد من الأسهم عند إجراء الانتخاب وإنما يمكن استكمال هذا النصاب في مدة ثلاثين يوماً من يوم الانتخاب وإلا سقطت العضوية حتماً.

وعلى أن تبقى باقي فقرات المادة /16/ كما هي عليه دون أي تعديل.

وتفويض رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو من يفوضه أي منهما باتخاذ كل ما يلزم من اجراءات للحصول على الموافقات المطلوبة لتعديل النظام الأساسي وفق ما تقدم والتوقيع على كافة الطلبات والمراسلات والوثائق اللازمة بما في ذلك التوقيع على النظام الأساسي المعدل.

تم تسجيل اعتراض كل من المساهم السيد محمد صالح يحيى الحجار بعدد أصوات12782 صوت والسيدة هيفاء محمد نذير العجمي بعدد أصوات 11، وتصويتهم بعدم الموافقة.

صدق القرار بأغلبية الحضور الممثل في الاجتماع
والذي يزيد عن 50% من رأس المال

القرار السادس:

أخذ العلم باستقالة الدكتور جمال الدين منصور من عضوية مجلس الإدارة، والموافقة على تعيين السيد [illegible] عسيران عضواً في مجلس الإدارة بدلاً عن العضو المستقيل لتملأ المركز الشاغر وتكمل مدة سلفه.

وتفويض رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام او من يفوضه أي منهما باتخاذ ما يلزم من إجراءات والحصول على الموافقات اللازمة وشهر هذا التعيين لدى أمانة السجل التجاري أصولاً.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السابع:

إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاءً وكذلك كافة ممثلي البنك عن كافة أعمالهم خلال السنة 2025 إبراءً عاماً شاملاً.

تم تسجيل اعتراض المساهم السيد محمد ايمن مصطفى قوصرة، وتصويته بعدم الموافقة بعدد أصوات 1847.

صدق القرار بأغلبية الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثامن:

إقرار صرف مبلغ إجمالي وقدره /1,267,282,782/ ل.س.ق. كتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة عن العام 2025، شملت مصروف التعويض المقطوع المخصص لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وذلك لقاء عضويته في المجلس والمصاريف والنفقات التي تكبدوها عن مشاركتهم في اجتماعات المجلس ولجانه خلال العام 2025، وكلفة ضريبة الدخل المتوجبة على هذا التعويض، بالإضافة إلى المصروفات بموجب فواتير التي تكبدها عضو مجلس الإدارة السيد جمال منصور لقاء قيامه بمهمات محددة بتكليف من مجلس الإدارة خلال هذا العام.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار التاسع:

عدم تخصيص أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة لقاء عضويتهم في المجلس للعام 2025 بناء على طلبهم.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار العاشر:

الموافقة على سياسة التعويضات لأعضاء مجلس الإدارة للعام 2026 كمايلي:

1. تخصيص كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بتعويض سنوي مقطوع بمبلغ وقدره /1,500,000/ ل.س.ج. (مليون وخمسمائة ألف ليرة سورية جديدة)، وذلك لقاء مشاركته وحضوره اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، على أن يتحمل بنك الشرق مصاريف الضريبية المتوجبة على هذا التعويض.
2. صرف بدل الانتقال والنقل والإقامة لأعضاء المجلس لحضور اجتماعات المجلس واللجان. وذلك بموجب فواتير، ويستفيد من ذلك:
   أ. جميع أعضاء مجلس الإدارة في حال انعقاد اجتماع مجلس الإدارة و/أو لجانه خارج المقر الرسمي لهذه الاجتماعات المعتمد في المقر العام للمصرف في الشعلان في دمشق.
   ب. الأعضاء غير المقيمين رسمياً في دمشق أو في ريف دمشق.
   ج. تفويض مجلس الإدارة بتحديد سقوف لهذه التكاليف انطلاقاً من المصاريف الفعلية المرتقبة وفق الأسعار الرائجة في السوق.

3. صرف تكاليف الإقامة والانتقال بموجب فواتير للأعضاء الموكلين بمهمات يحددها مجلس الإدارة خلال العام 2026، بما في ذلك صرف تكاليف الإقامة والإنتقال في سورية حصراً لعضو مجلس الإدارة السيدة هدى عسيران بموجب تفويضها بمتابعة أداء الإدارة العامة عام 2026

وتفويض مجلس الإدارة بصرف التعويضات والمصاريف الناتجة عن تطبيقها خلال العام 2026.

صدق القرار بأغلبية الحضور الممثل في الاجتماع

القرار العاشر عشر:

انتخاب المحاسب القانوني شركة السمان ومشاركوه – محاسبون قانونيون شركة مدنية مهنية مدققاً لحسابات البنك للسنة المالية 2026 لما لها من خبرة جيدة في هذا المجال وكونها مدرجة على لائحة المحاسبين القانونيين المعتمدة من الجهات المعنية، وتفويض أعضاء مجلس الإدارة أو من يفوضونه بالتفاوض مع مدقق الحسابات المنتخب فيما يتعلق بأتعابه وتوقيع العقد معه.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الحادي عشر:

الترخيص للسيدة هدى رضى عسيران بممارسة أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسها في بنك الشرق، عملاً بأحكام الفقرات 1 و2 و4 من المادة 152 من قانون الشركات، ترخيصاً لمدة سنة من تاريخ اجتماع الهيئة العامة هذا.

الترخيص بالتعاقد مع السيد ناجي الشاوي رئيس مجلس الإدارة بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يخص إصدار الكفالات أو تمديدها لمرة واحدة او عدة مرات شرط الحصول على موافقة السلطات الرقابية المختصة وخصوصاً فيما يتعلق بإصدار كفالة حسن تنفيذ لشركة العناية للمواد الغذائية والدوائية بهدف توريد أدوية سرطانية لصالح المؤسسة العامة للتجارة، وتمديد هذه الكفالة لمرة واحدة أو عدة مرات شرط الحصول على موافقة السلطات الرقابية المختصة، ترخيصاً لمدة سنة من تاريخ اجتماع الهيئة هذا.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

أعلن ختام الجلسة في الساعة الواحدة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الواحد والعشرين من شهر أيار لعام 2026، وتم تنظيم المحضر وتوقيعه أصولاً لتودع نسخة منه في سجل الهيئات العامة للبنك ونسخة لدى وزارة الاقتصاد والصناعة – الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك أصولاً.

رئيس الجلسة	كاتب الجلسة	مراقبي التصويت	مندوبي الوزارة